

الجباية البيئية، عرض تجارب دولية

د. مصباح حراق --- المركز الجامعي ميله - الجزائر.

Abstract :

One of the most important outcomes of modern life is the fact of paying more importance to environmental and ecological issues in the policy making of any firm. Hence, these latter, have turned to be amongst the main priorities and challenges in the strategy making of any firm in order to concretise the notion of economy and green development which has been formed globally and aims primarily at creating a market for green products and services.

As a result, the putting in of ecological and environmental data have not been only a criteria of selection or choice but rather an independently existing function and a secondary branch of a company and which makes the ecological and environmental issues a dual principle (function, system) for a company.

Environmental/ecological taxation has become one of the main tools used widely to attain the ecological rehabilitation for a company, this kind of economical tools concentrate mainly on custom fees, taxes and other different technical forms such as tax loan and other incentives to encourage the company to shift to clean tendencies and practices, adopt a responsible behaviour towards environment. By consequence, favoring more the companies that include environmental considerations in their accounts to push for a change of the traditional competitiveness rules to firms or companies that show more respect to the environment preservation, thus, they gain more competitiveness over polluting companies.

Keywords: Taxation, environment, wastes taxing, taxing the traditional energies, tax-reward system, anticipated destruction system

ملخص: من أهم إفرزات الحياة

المعاصرة هو الاهتمام بقضايا البيئة ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة أحد أهم التحديات والرهانات الاستراتيجية للمؤسسة تجسيدا لمفهوم الاقتصاد والنمو الأخضر الذي تبلور على المستوى الكلي الهادف الى توفير سوق للمنتوجات والخدمات الخضراء ، وبناءا عليه فان ادخال المعطيات البيئية لم تعد معيارا فقط للاختيار ، بل تشكل وظيفة قائمة بذاتها ونظاما فرعيا للمؤسسة وهو ما يجعل من البيئة تشكل ثنائية (وظيفة ، نظام) للمؤسسة .

تعد الجباية البيئية من بين أهم الأدوات الرئيسية المستعملة على نطاق واسع لتحقيق التأهيل البيئي للمؤسسة ، هذا النوع من الأدوات الاقتصادية يركز على الضرائب والرسوم ومختلف الأشكال الفنية الأخرى كالقرض الضريبي والمحفزات الضريبية الأخرى لتشجيع المؤسسة على اعتماد الممارسات النظيفة ، واتباع سلوك مسؤول تجاه البيئة ، وبالتالي منح أفضلية للمؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية ، ومن ثم يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح الشركات التي التي تحترم البيئة بحيث تحصل على ميزة تنافسية تجاه الشركات الملوثة .

الكلمات المفتاح: الجباية ، البيئة ،

تصاريح التلوث القابلة للتداول ، نظام الدفع والرد ، الضريبة على المنتجات ، الضريبة على النفايات ، الضريبة على الطاقات التقليدية.

مقدمة.

إن الاهتمام بقضايا جباية البيئة حديث نسبيا ، إذ يعود ظهور أول معالمها إلى نظرية الأثار الخارجية لأثر بييجو (ARTUR PIGOU) سنة (1920) ، الذي دعى إلى فرض ضرائب ورسوم على المؤسسات في (شكل تعويضات) مقابل أثار الانبعاثات التي تتركها هذه المؤسسات ، وعليه تدعى الضرائب البيئية باسم (les taxes pigouviennes) ، ويستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي (الملوث يدفع pollueur payeur) ، وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة (1972م) من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تمهيدا لارساء معالم الاقتصاد العالمي الأخضر.

انطلاقا من هذه المقاربة المبدئية فان ورقتنا البحثية سوف تعتمد على الاشكالية التالية :

ماهي أهم الأدوات الجبائية المستعملة ضمن الممارسات الدولية الكفيلة بتحقيق الالتزام البيئي للمؤسسة ؟ وكيف يمكن للمؤسسة الجزائرية الاستفادة من هذه التطبيقات ؟

سنحاول من خلال هذا المقال التركيز على العناصر الجوهرية التالية :

أولا: الاطار العام للبيئة والتلوث.

ثانيا: المعالجة الجبائية للتلوث.

ثالثا: الممارسات الدولية للجباية البيئية.

رابعا: بعض الدروس المستخلصة من التجارب البيئية الدولية.

أولا: الإطار العام للبيئة والتلوث.

1. تعاضم أهمية البيئة والتلوث.

عرف العالم في العقود الأخيرة اهتماما كبيرا بمشاكل البيئة، من خلال الاهتمام الجدي بالوسائل والأساليب التي تحول دون تدهورها على المستويات المختلفة، وذلك بالتدقيق في الأثار السلبية التي تحدثها أنشطة الأفراد والمؤسسات على عالم البيئة.

إذا كانت البيئة شاملة في محتواها، حيث أنها تتضمن كل شيء على الأرض، وفي باطنها، و ما يحيط بها، فإن المعالجة العلمية الدقيقة لها يجب كذلك أن تعتمد على مختلف المعارف و العلوم التي توصل إليها الإنسان، إضافة إلى أن المشاكل البيئية ذات أبعاد عالمية من الواجب معالجتها في أطر إقليمية وعالمية، فالبيئة بهذا المفهوم مشكلة المجتمع الدولي كله.

إن التلوث وما له من خصائص كيميائية، وبيولوجية يؤثر سلبا على الحياة السائدة فوق كوكب الأرض، إلا أنه أمر حتمي في ظل الظروف السائدة، لأن إمكانية القضاء عليه تماما أمر غير ممكن عمليا واقتصاديا، فالبيئة قادرة على استيعاب جزء من هذا التلوث ذاتيا دون أن يمثل خطرا على الحياة، ويطلق على هذا الجزء من التلوث بالتلوث غير الضار، أو المعدلات المقبولة للتلوث، وبناء عليه فإن التحدث عن معالجة التلوث، أو إيجاد حلول ملائمة يعني تخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة عالميا.⁽¹⁾

2. تعريف البيئة.

أول من صاغ كلمة ايكولوجيا (ECOLOGIE) العالم "هنري ثورو" عام 1858م، لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "ارنست هيكل"، فقد وضع كلمة ايكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين "المنزل أو المكان الموجود، والعلم"

يعرف الباحث ريكادوس البيئة "أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما، إذ تألف وحدة ايكولوجية مترابطة."

يمكن تعريف البيئة "المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء، هواء، فضاء، تربة كائنات حية، ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته."⁽²⁾

تعرف أيضا على أنها "مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان، وبالمساحات التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان، اتجاهاته، وتؤثر في سلوكه ونظام حياته...الخ".

أما مؤتمر ستكهولم (1972) فقد عرف البيئة "هي كل ما نخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق، سواء كان من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان".

3. تعريف التلوث.

يعرف التلوث البيئي بأنه التغيرات غير مرغوبة فيها، التي تحيط بالإنسان كليا أو جزئيا نتيجة أنشطة الإنسان، من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها.

فالتلوث هو الطارئ غير مناسب الذي يدخل في التركيبة الطبيعية والكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للأرض والهواء والمياه، مما يؤدي إلى تغيير أو فساد أو تدني في نوعية الكائنات الحية وإتلاف الموارد الطبيعية.

التلوث هو إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة، بمعنى آخر كل ما يحتمل أن يسبب أضرار بالصحة العامة، أو سلامة الحيوانات والطيور، وكذلك الأسماك والموارد الحية والنباتات.⁽³⁾

أما المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) فإنها تعرف التلوث " قيام الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة، يترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان إلى الخطر، أو يمس الموارد البيولوجية، أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى تأثير ضار على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة ".

كما عرف التلوث على أنه " التغير الذي يطرأ على مكونات البيئة والموارد الطبيعية مثل الماء، الهواء، التربة، وجعلها غير صالحة للاستخدامات المحددة لها "، وعليه فإن التلوث سوف يتواجد فقط عندما يتحقق الضرر البيئي، سواء كان الضرر يتعلق بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو بأي مظهر من مظاهر الطبيعة.

لقد أصبح تلوث البيئة ظاهرة محسوسة، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، إذ اختل التوازن بين عناصر ومكونات البيئة، وأصبحت هذه العناصر والمكونات غير قادرة على تحليل مخلفات الإنسان، أو استهلاك النفايات الناتجة من نشاطاته المختلفة، كما أصبح جو المدن ملوثا بالدخان المتصاعد من عالم السيارات والمصانع، إضافة إلى تلوث التربة الزراعية نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية.

لقد صاحب التقدم الصناعي الهائل ظهور مواد كيميائية جديدة، وتصاعدت الغازات الضارة بالإنسان، الحيوان، النبات، وأسرف الإنسان في استخدام المبيدات الحشرية واستعمال المخصبات الزراعية، وهو ما أدى إلى تلوث البيئة وزيادة مساحة الأراضي التي جردت من الأحراش والغابات، وارتفاع أعداد الحيوانات والنباتات المنقرضة كل عام، كما أن النشاط الاقتصادي والإفراط في استعمال التكنولوجيا أصبح مصدرا رئيسيا لتلوث البيئة، وهكذا فإن العالم يسجل يوميا إنتاج تريليونات طن يوميا من ملوثات الهواء، وتريليونات طن يوميا من النفايات الصلبة، مما أدى إلى ظهور أنواع عديدة من التلوث البحري، التلوث الحراري، التلوث الإشعاعي، تلوث الهواء، التلوث البيولوجي، التلوث الكيميائي....الخ.

4. تكاليف التحكم في التلوث.

هي تلك التكاليف التي تتحملها الدولة أو الوحدة الاقتصادية أو الاثنين معا في حدوث التلوث، ومن ثمة تجنب وقوع آثاره على أفراد المجتمع، ففي حالات عدة تتضمن العديد من التشريعات نصوصا تجبر الوحدة الاقتصادية أو المستثمر، على تحمل تلك التكلفة مع تقديم بعض الحوافز الضريبية وغير الضريبية، والتي تمثل مساهمات من قبل الحكومات في تحمل تكلفة التحكم في التلوث.

في حالات عديدة يوجد العديد من القيود على شراء العتاد والآلات اللازمة للإنتاج، حيث لا يتم السماح باستخدام تكنولوجيا ملوثة للبيئة، واشترط أن تتم عملية الإحلال والتجديد استنادا إلى تكنولوجيا غير ملوثة للبيئة، من خلال إجبار بعض المصانع والوحدات الاقتصادية على استخدام معدات وأجهزة حديثة لمعالجة النفايات، سواء الصلبة منها أو السائلة، وبصفة عامة فإن تكاليف التحكم في التلوث البيئي تتم في نطاق ما يسمى بإستراتيجية (الاستثمارات النظيفة).

في مثل هذه الحالة فإن التكلفة الخاصة بالمنتج سوف تتضمن على الأقل جزء من التكلفة الخارجية المتوقعة للتلوث، وبالتالي على الوحدات الاقتصادية إدخال تلك التكلفة ضمن تكاليف تكوين السعر مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار الخاص.⁽⁴⁾

ثانيا: المعالجة الجبائية للتلوث.

1. تعريف وأهداف الجباية البيئية.

تعرف الجباية البيئية بأنها " تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف المشرع الجبائي بهدف التعويض على الضرر الذي يسببه الملوث وذلك وفق التأسيس الضريبي التالي:

- ✓ الضريبة على المنتوجات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي.
- ✓ الضريبة على النفايات الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة، و القيام ببعض الأفعال.

وهناك من يعرف الجباية البيئية على أنها تلك الضرائب والرسوم الشاملة لما يلي :

- ✓ ضرائب الانبعاثات التي تحدد نسبتها وفقا لكمية الانبعاثات المطروحة " ضرائب بيجو "
- ✓ ضرائب غير مباشرة على مدخلات الإنتاج، أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة للدمار (مثل رسوم الإنتاج المفروضة على البنزين)
- ✓ أحكام الاهتلاك المعجل، والمعاملات الضريبية الأكثر انخفاضا للمعدات، وأساليب الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث.

إن الاهتمام بقضايا جباية البيئة حديث نسبيا، إذ يعود ظهور أول معالمها إلى نظرية الآثار الخارجية لأثر بيجو (ARTUR PIGOU) سنة (1920)، الذي دعى إلى فرض ضرائب ورسوم على الوحدات الاقتصادية (شكل تعويضات)، مقابل آثار الانبعاثات التي تتركها هذه الوحدات، وعليه تدعى الضرائب البيئية باسم (les taxes pigouviennes).⁽⁵⁾

يستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي (الملوث يدفع pollueur payeur)، وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة (1972م) من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ينص هذا المبدأ على أن " الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية المبالغ الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة"، يستند هذا المبدأ على شقين:

- ✓ الشق الاقتصادي: بحيث أن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث والتقليل من آثاره عن طريق ضبط سوق التلوث.
- ✓ الشق المالي: والمتمثل في التعويض الذي يستند إلى الفعل المسبب للضرر " التلوث"

إن سعر الضريبة يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث، أي عند النقطة التي يتعادل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، وعليه فإن الضريبة يجب أن تساوي تكلفة تفادي الضرر، أو تكلفة إزالة الضرر.

تهدف الجباية البيئية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر بعضها فيما يلي⁽⁶⁾.

- ✓ المساهمة في إزالة التلوث.
- ✓ تحقيق تنمية سريعة قائمة على بيئة نظيفة.
- ✓ إيجاد مصادر مالية جديدة.
- ✓ المساهمة في تطبيق مبدأ تغريم الملوث.
- ✓ تغيير سلوك المستهلكين لصالح المنتوجات والمواد الأنظف.
- ✓ تغيير سلوك المنتجين لصالح النشاطات الصديقة بالبيئة.
- ✓ تسمح بزيادة الإيرادات الضريبية.
- ✓ تحسين النفقات البيئية باستعمال موارد الجباية البيئية في النفقات التي تحد من التلوث.
- ✓ خفض الضرائب على اليد العاملة، رأس المال، والمدخرات.
- ✓ العمل على تشجيع الابتكار لصالح المنتوجات الأنظف.

2. أدوات الجباية البيئية.

أ. الضريبة على المنتجات (output tax): يقصد بهذا الشكل من الضرائب قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمية ونوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي تصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة، وذلك بهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم

تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية داخل نفس الصناعة أو النشاط يلوث إنتاجها البيئة المحيطة بمستويات متباينة، حيث تختلف التكاليف الخارجية الناتجة عن ممارسة النشاط من وحدة إنتاجية إلى أخرى، نتيجة لاختلاف العمر الإنتاجي للأصول والمعدات واختلاف طبيعة العمليات الإنتاجية داخل كل وحدة إنتاجية، فإن فرض ضريبة موحدة على إنتاج مختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة اجتماعيا، ولن يكون كافيا لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل تلك الوحدات الإنتاجية، بل من المتوقع أن يصاحب استخدام هذا الشكل من الضريبة اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات، وفي غير صالح البعض الآخر، ليس استنادا إلى اعتبارات اقتصادية أو موضوعية بل لاختيار شكل غير ملائم للضريبة.

إن فرض ضريبة الإنتاج الموحدة التي تفرض بمبلغ ثابت على كل وحدة من وحدات الإنتاج التي يترتب على إنتاجها أو استهلاكها آثار سلبية على البيئة، لا ترتبط بحجم وقيمة الآثار الضارة المصاحبة لإنتاج كل مشروع يعمل داخل نفس الصناعة يقوم بإنتاج نفس المنتجات، حيث أن حجم وقيمة الملوثات لكل وحدة منتجة داخل نفس الصناعة سوف تختلف من مشروع لآخر، ومن منطقة إلى أخرى، وفي نفس المنطقة ولنفس المشروع من فترة زمنية لأخرى، وفقا لاختلاف العديد من العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وعليه فإن الضريبة الموحدة على الإنتاج أو الاستهلاك لن تكون فعالة في القضاء على الآثار السلبية للتلوث البيئي، ولكن من المؤكد أن حجم الملوثات الكلية الناتجة عن ممارسة النشاط الإنتاجي سوف تنخفض بعد الضريبة مقارنة بالوضع قبل الضريبة.

ب. ضريبة النفايات والانبعاثات EMISSION TAX: تختلف ضريبة النفايات والانبعاثات عن ضريبة الإنتاج السابق، في أن هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.⁽⁷⁾

وفقا لهذه الضريبة فإن المنتجين سوف يتحملون تكاليف البيئة مما يدفعهم إلى تخفيض هذه الانبعاثات، من خلال مجموعة من الإجراءات مثل إجراء تغييرات في العملية

الإنتاجية أو تغيرات في نوعية المدخلات المستخدمة، أو التحول إلى إنتاج منتجات أقل تلويثاً للبيئة، ومن ثمة فإن جوهر استخدام هذا الشكل من ضرائب معالجة التلوث، هو إعطاء الحرية للمنتجين الذين يمارسون أنشطة إنتاجية ملوثة للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى المستويات المقبولة في هذا المجال .

وبصفة عامة يمكن القول أن فرض الضريبة سوف يترتب عليه ما يلي⁽⁸⁾:

✓ إجبار المنتج على دفع تكلفة تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، ففرض هذه الضريبة سوف يحفز المنتج على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج ، حتى لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة والتي تتعادل مع تكلفة التخلص من النفايات بطريقة آمنة، أو معالجتها بأسلوب ملائم، وفي القطاع الخاص سوف يقارن المنتج دائما بين تكلفة التحكم في مستوى التلوث للمستوى المرغوب (استثمار في معدات وأجهزة جديدة)، وبين تكلفة التخلص من المخلفات والنفايات، التي تعكسها الضريبة المفروضة .

✓ طالما أن هدف الوحدة الاقتصادية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، فالمنتج سوف يقارن دائما بين مقدار الضريبة المفروضة على كل وحدة من الانبعاثات مع التكلفة الحدية التي يمكن أن تتحملها في سبيل تخفيض حجم الانبعاثات، سواء من خلال تغيير الأسلوب المستخدم في الإنتاج، أو تغيير نوعية المدخلات الإنتاجية، أو تخفيض حجم الإنتاج من الأنشطة الملوثة للبيئة، وبالطبع سوف يتوقف المنتج أو المؤسسة عن تخفيض حجم الملوثات عندما تتساوى التكلفة الحدية للتخفيض مع معدل الضريبة، وطالما أن هناك منافسة في الصناعة، فإن المؤسسات في هذه الحالة سوف تسعى دائما إلى تخفيض تكاليف إنتاجها لعجزها عن رفع السعر في السوق، وسوف تجد في هذه الحالة أن تخفيض التلوث إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف، أما في حالة الاحتكار فإن قدرة المنتج أو المؤسسة على نقل عبء ضريبة الانبعاثات إلى المستهلكين سوف تكون كبيرة، ومن ثمة سوف يقل تأثير الضريبة على سلوك التكاليف، ويقل أيضا تأثيرها الإيجابي على معدلات التلوث البيئي، وبالتالي يقل

دور ضريبة الانبعاثات في معالجة مشكلة التلوث البيئي، ويتعين البحث عن أشكال أخرى من الضريبة، أو أشكال أخرى من الحوافز تكون أكثر قدرة وفاعلية في معالجة التلوث البيئي الناتج عن ممارسة النشاط الإنتاجي.

✓ إن الضريبة المفروضة على النفايات أو المخلفات الناتجة عن ممارسة النشاط الإنتاجي بصفة عامة والنشاط الصناعي منه بصفة خاصة، سوف تجعل المنتج أو المؤسسة ينظر إلى تلك المخلفات على أنها مدخل إنتاجي، وعلى المنتج أن يبحث عن التوليفة المثلى من المدخلات الإنتاجية بما فيها المخلفات أو النفايات المعالجة التي تعمل على تخفيض تكاليف إنتاجه بما فيها الضريبة إلى أدنى مستوى ممكن، وبصفة عامة فإن الضريبة على النفايات والتي تفرض على كل وحدة من الملوثات التي يتم التخلص منها، يجعل هناك سعرا لاستخدام البيئة، أي أن الحكومة تضع حقوقا ملكية موارد البيئة يتعين الدفع مقابلها، وبذلك تكون المشروعات ملزمة بأخذ قيمة هذه الموارد في الاعتبار كتكاليف إضافية للقيام بأنشطتها، وهكذا فإن فرض الضرائب أو الرسوم على الملوثات سوف تحث الوحدة الاقتصادية أو المشروع على البحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة للوصول بمعدلات التلوث البيئي إلى المستويات القياسية المقبولة محليا ودوليا.

استنادا للتحليل السابق، من المتوقع أن ينجم عن استخدام هذا الشكل من الضريبة (ضريبة النفايات) العديد من المزايا منها:

✓ إن فرض الضريبة على نفايات أو مخلفات المشروع المتسبب في التلوث سوف يشجعه على البحث في إيجاد طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث، وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجة النفايات بطرق ملائمة، كل ذلك من أجل تخفيف العبء الضريبي الذي يمكن أن يتحمله إذا لم تنخفض الانبعاثات المصاحبة للنشاط إلى المستوى القياسي، ومع ارتفاع سعر الضريبة سوف تسعى الوحدة الإنتاجية إلى اقتناء أساليب تكنولوجية جديدة تتمكن من خلالها تحقيق وفورات في التكلفة، حيث يؤدي اكتشاف و تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في مجال التلوث إلى تخفيض التكاليف الحدية لمعالجة التلوث، بل قد تصبح تلك

التكاليف أقل من مقدار الضريبة المفروضة على وحدة التلوث، مما يشجع المشروع على زيادة إنتاجه بدون دفع أية ضرائب إضافية.⁽⁹⁾

✓ بالإضافة إلى ما سبق فإن البعض من مؤيدي إتباع نظام ضرائب التلوث في مواجهة المشاكل البيئية، يرى أن هذا النظام يتميز بسرعة الاستجابة من جانب الوحدات الاقتصادية المسببة للتلوث بمحاولة السيطرة على معدل التلوث إلى المستوى المرغوب، وأنه نظام لا يتأثر مباشرة بالتغيرات السياسية، هذا إلى جانب أنه يعتبر أكثر فاعلية في تحقيق هدفه مقارنة بأساليب الضغط الحكومي المؤدية للسيطرة على التلوث بأساليب مباشرة مثل التهديد بالغرامة أو السجن.

✓ إن فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الإنتاجية على الابتكار والتجديد، والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلوثا للبيئة، بل من المتوقع أن تقوم الوحدات الإنتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث والدراسات المتعلقة سعيا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

بالرغم من المزايا السابقة فإن استخدام ضريبة النفايات للحد من التلوث البيئي يواجه ببعض الصعوبات والانتقادات من بينها:

✓ لا يسمح استخدام هذه الضريبة بالوصول بحجم الإنتاج ومستويات التلوث إلى المستوى الأمثل اجتماعيا في حالة المنافسة غير الكاملة، وسوف ينجم عن ذلك أن معدلات التلوث الناتجة عن النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، سوف تكون أكبر من المعدلات القياسية المقبولة اجتماعيا للتلوث ففي ظل المنافسة غير الكاملة فإن المنتج سوف ينجح في نقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات والمخلفات.

✓ إن فرض ضريبة على كل وحدة من وحدات التلوث بالنسبة لكافة المشروعات بغض النظر عن طبيعتها أو حجم نشاطها أو معدل تلوثها للبيئة، سوف يضر بالمشروعات الصغيرة خاصة في أوقات الكساد أو انخفاض الأرباح، فالسيطرة على الملوثات تخضع لوفورات الحجم، حيث تنخفض تكاليف السيطرة على التلوث بالنسبة للمشروعات الكبيرة، فمثلا تعتبر مصهرات الزنك و الرصاص

الصغيرة التي تقذف بمستويات ضئيلة من ثاني أكسيد الكبريت في وضع أضعف بكثير بالنسبة للسيطرة على تدفقات هذا الغاز، مقارنة بالمصهرات الكبيرة التي يمكن أن تحول هذا الغاز إلى حامض كبريتيك.

ج. نظام الدفع والرد: هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة، بعكس ما كان يحدث في نظام ضرائب النفايات والتي يترتب على استخدامها قيام بعض المتسببين بالتلوث بالتخلص من الملوثات بطرق غير مشروعة وغير آمنة على البيئة كإحدى الطرق لتجنب دفع الضريبة .

يعد أسلوب الدفع والرد، أداة اقتصادية تجمع بكفاءة بين حافز ضريبة التلوث وبين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط، وبين ضمان رد تلك الرسوم مقابل المحاولات الايجابية للتقليل من التلوث، وقد استخدم هذا الأسلوب في البداية كأداة لتقليل الاختلاف بين التكاليف الخاصة، والتكاليف الاجتماعية للتخلص من النفايات.⁽¹⁰⁾

تعد من أكثر التطبيقات لهذا النظام تلك التي استخدمت لتشجيع التخلص الصحيح من عبوات المشروبات، ففي ولاية متشيجان الأمريكية سجلت معدلات الرد 95% في أول سنة تالية لتطبيق هذا النظام، كذلك فإن فنلندا والنرويج وهولندا والسويد سجلت معدلات رد على عبوات المشروبات تراوحت بين 70%، 90% .

د. تصاريح التلوث القابلة للتداول: إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار الانبعاثات التي يحدثها الملوثون، من خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث، وفكرة هذا السوق قائمة على أساس ضمان عدم تخطي الملوثين للمستوى المعياري الذي تحدده السلطات، ويتم ذلك في إطار إصدار تصاريح التلوث القابلة للتداول، وهنا يلعب التسعير دورا رئيسيا حيث يمكن للحكومة أن تستخدم علاقة (السعر-الكمية) في تحديد أسعار التصاريح ويتم ذلك عن طريق:

11. إصدار عدد من تصاريح التلوث على أن تكون كمية التصاريح المصدرة مقيدة بمستوى التلوث المعياري الذي تحدده السلطات.

12. السماح بتسويق (تبادل) تلك التصاريح بين مسبي التلوث.

جوهر هذا الأسلوب يتمثل في أن تصاريح التلوث توجه السعر في السوق حيث يزيد طلب المتسببين في التلوث عليها، وسوف يسمح ذلك لهم ببيع أو شراء التصاريح مع بعضهم البعض، فإذا كان سعر التصاريح يفوق تكاليف التحكم في التلوث فسوف يقوم المتسبب في التلوث باستخدام مجموعة أخرى من الأدوات، أو إجراء عمليات تدوير للحد من التلوث، وذلك على حساب تخفيض الكمية المشتراة من تصاريح التلوث.

أما إذا كانت أسعار هذه التصاريح أقل من تكاليف التحكم في التلوث فإن المتسبب في التلوث سوف يشتري تصاريح التلوث، ولا يتحمل أية تكلفة للتخلص من الانبعاثات أو الملوثات، لأن ذلك يعد بديلاً أفضل له من أن يجري المعالجات الخاصة بتقليل مستويات التلوث البيئي، بما يتماشى مع المستويات القياسية .

سوف يتحدد سعر هذه التصاريح بتفاعل قوي بين الطلب على التصاريح، والعرض منها والذي يكون عديم المرونة، لأنه محدد من جانب الحكومة وفقاً لمستوى التلوث المعياري المحدد، كما أن هذه التصاريح سوف تكون قابلة للتداول بين الوحدات الإنتاجية الملوثة للبيئة مع بعضها البعض، فإن السعر سوف يتجه للتغير نتيجة لدخول مشروعات جديدة إلى هذا النظام حيث تكون تلك المشروعات في حاجة إلى هذه التصاريح للتخلص من نفاياتها الملوثة للبيئة، هذا فضلاً عن خروج بعض المشروعات من هذا النظام إما نتيجة لتصفية النشاط، أو التحول إلى أسلوب بديل أقل تكلفة في الحد من التلوث الزائد، مما يخفف طلبها على تلك التصاريح، ومن ثمة تخفيض تكلفة الاعتماد عليها في الحد من مشكلة التلوث البيئي.⁽¹¹⁾

من خلال طلبات وعروض هذه المشروعات يتحدد السعر الجديد لهذه التصاريح، ومن المحتمل أن يتجه سعر تصاريح التلوث للارتفاع مع الزمن، نتيجة للنمو الاقتصادي والتقدم الصناعي وتنامي الصراعات بين الأفراد والدول، وإذا فشل السعر المحدد لتصاريح التلوث من خلال قوى العرض والطلب في أن يحقق المستوى المعياري للتلوث، فإن الحكومة سوف تتدخل في سوق تصاريح التلوث سواء بالبيع أو الشراء لهذه التصاريح لتغير

من معدل أو مستوى التلوث، ليصل به للمستوى المعياري فإذا كان السعر أقل من السعر المطلوب لتحقيق المستوى المعياري للتلوث فإن الحكومة سوف تشتري التصاريح، وبالتالي يرتفع السعر والعكس صحيح، حيث يتم الوصول بمستوى التلوث إلى المستوى المعياري.

أما إذا وجدت الحكومة أسعار التصاريح أعلى مما يجب وبشكل يعوق النمو الاقتصادي، وأن مستوى التلوث أقل من المستوى المعياري، فإنها سوف تصدر تصاريح تلوث إضافية يترتب عليها تخفيض أسعار تلك التصاريح.

هـ. أشكال أخرى من الجباية البيئية: تتضمن هذه الأدوات أشكالاً متعددة و متنوعة من أهمها :

1هـ. السماح للوحدات الإنتاجية التي تقطنى آلات ومعدات وتكنولوجيا جديدة تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاهتلاك المعجل، ومعونات الاستثمار في حساب أقساط الاهتلاك، الأمر الذي يترتب عنه تحقيق وفورات ضريبية تمثل حافزاً لتلك المشروعات على تخفيض مستويات التلوث إلى مستويات القياسية.

2هـ. إعفاء العتاد و الآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات، ومن ثمة تخفيض تكلفة الحصول عليها.

3هـ. السماح بخصم أقساط قروض تمويل تكنولوجيا التلوث البيئي من وعاء ضريبة الدخل بالإضافة إلى خصم الفوائد بدون حد أقصى.

ثالثاً: الممارسات الدولية للجباية البيئية.

زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بالضرائب البيئية، "الجباية الخضراء"، وهو ما تجسد من خلال دفاع الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع "كيوتو" على فرض الضرائب والرسوم من أجل حماية البيئة، ومقاومة الاحتباس الحراري، وعليه سعت الدول الأوروبية إلى جعل الجباية البيئية (ECOTAX) أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة وتعتبر الآن الجباية أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة عن طريق تبني التعاون الجبائي البيئي.

1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الرخص القابلة للتداول (TRADABLE PERMITS)، الأداة المفضلة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتل فيه مكانا بارزا في برامج حماية البيئة، وتستخدم معظمها في مكافحة الانبعاثات الملوثة للهواء، يتم تصميم نظام الرخص بطريقتين:

✓ وضع حد أقصى للانبعاثات الكلية، يسمح بحق التبادل التجاري بقدر معين من الانبعاثات وهو النظام المعروف باسم نظام "وضع الحد الأقصى والإيجار (CAP-AND-TRAD)

✓ النظام القائم على الرصيد (credit-based-system)، حيث يسمح فيه بالإتجار بالرصيد عندما يثبت الشخص أنه قام بتخفيض الانبعاثات دون مستوى معين.

في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح البرامج الناجحة للرخص القابلة للتداول بين برامج تطبق في كافة أنحاء البلاد، وبرنامج مقصورة على منطقة جغرافية واحدة، أو عدد ضئيل من المناطق الجغرافية، ويمكن تفسير ذلك على أساس المفاضلة بين رفع الكفاءة الذي قد يسفر عنه التوسع في سوق الرخص وخطر خلق نقاط ساخنة بيئية، أي أماكن يتركز فيها التلوث البيئي من جراء زيادة الاتجار بالرخص.⁽¹²⁾

سمحت معظم أنظمة الرخص القابلة للتداول في الولايات المتحدة الأمريكية بعملية حفظ الرصيد (banking)، وهو ما يحدث عندما يقوم حملة الرخص بتخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب، وحفظ الرصيد الفائض لاستخدامه، أو بيعه في المستقبل، ويبدو هذا الطابع المرن مهما بشكل خاص في الحالات التي يتم فيها تخفيض الملوثات على مراحل زمنية كما في حالة البازين الخالي من الرصاص، ويمكن أن يؤدي تخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب في المراحل الأولى من البرنامج، عندما تكون الانبعاثات في أعلى مستوياتها إلى زيادة المنافع التي تعود على البيئة.

وقد أنشأت مؤسسات خاصة لتسيير عملية الاتجار بالرخص، وتوفير المعلومات عن السوق وقد تبلور دور سمسرة الرخص فأصبحوا أطرافا مشاركة مهمة يمكنها تخفيض التكاليف الكلية لمعاملات الاتجار بالرخص القابلة للتداول، وزيادة حجم الرخص المتداولة،

وتحقيق وفورات من تكاليفها الكلية، مما أدى إلى انفرادهم بالجانب الأكبر من عمليات بيع وشراء الرخص المسموح بها ضمن برنامج انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت.

2. تجربة الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ما سبق، لجأت بعض الدول الأوروبية إلى تدعيم تشريعها الجبائي ببعض الرسوم الجبائية نذكر بعضها على سبيل المثال:

أ. فرنسا: نظام الرسم – المكافأة (Bonus-malus)

فرض رسوم (Malus) على المركبات الأكثر تلويثا، وذلك ابتداء من السيارات التي تصدر انبعاثات لغاز (CO₂)، تقدر قيمة هذه الرسوم حسب السلم التالي:

- ✓ 200 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (156 إلى 160 غ) من CO₂/كلم.
- ✓ 750 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (161 إلى 195 غ) من CO₂/كلم.
- ✓ 1600 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (196 إلى 245 غ) من CO₂/كلم.
- ✓ 2600 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (أكثر من 245 غ) من CO₂/كلم.

الهدف من هذا الرسوم (Malus) هو تخفيض انبعاثات CO₂ إلى متوسط انبعاثات يقدر بـ 130 غ/كلم من CO₂. تجسيدا لتحقيق الهدف المنشود والمسمى باسم السيارات الخضراء التي تصدر انبعاثات أقل من CO₂.

بالمقابل أنشئ نظام للمكافأة (Bonus) يمول من الرسوم السابقة (Malus) تتراوح قيمة المكافآت بين (100، 5000) أورو للسيارات الأقل تلويثا حسب سلم خاص يتناسب وانبعاثات غاز CO₂ كما يلي:

- ✓ مكافأة 100 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (116 إلى 125 غ) من CO₂/كلم.

- ✓ مكافأة 500 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (96 إلى 115 غ) من CO₂/كلم.
- ✓ مكافأة 700 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (أقل من 95 غ) من CO₂/كلم.
- ✓ مكافأة 5000 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO₂ (أقل من 50 غ) من CO₂/كلم.

فرض رسوم على المعدات الكهربائية والالكترونية، تستعمل إيراداتها من أجل تمويل (إعادة تدوير واسترداد النفايات من المعدات)، مثل الرسوم على الثلجات (15.7 أورو للثلجة)، كما تم فرض رسم إضافي على شراء السيارات ابتداء من انبعاثات (161 غ) من CO₂ للكلم.

ب. السويد: فرض رسم على انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (SO₂)، بمقدار 4500 أورو للطن، على أن تستعمل إيرادات هذا الرسم في بعث الطاقات المتجددة.

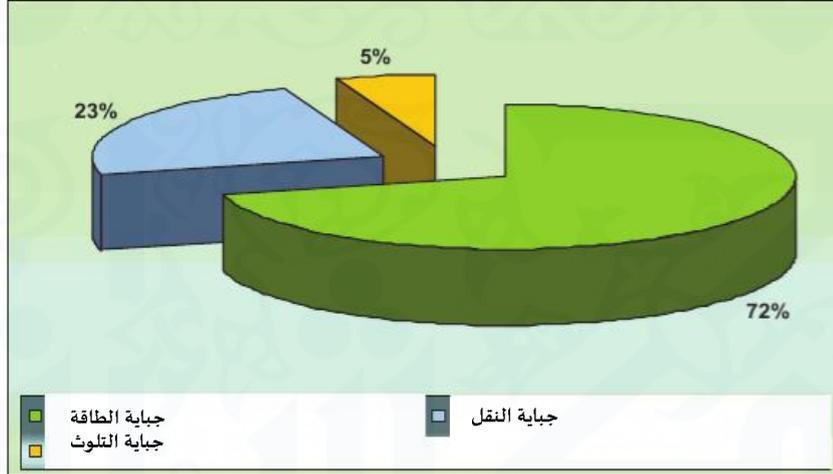
ج. ألمانيا: فرض ضريبة على الطاقة الكهربائية، تستخدم إيراداتها في تحسين استخدام الطاقة لدى المؤسسات، وجزء منها لمعالجة مشكل شيخوخة السكان، في حين يذهب الجزء المتبقي إلى تنمية الطاقات المتجددة.

إن الجباية البيئية في الإتحاد الأوروبي، قائمة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- ✓ جباية الطاقة.
- ✓ جباية النقل.
- ✓ جباية التلوث (ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت...الخ).

تمثل الجباية البيئية من الطاقة النسبة الكبرى من إجمالي الجباية البيئية، بحيث تمثل تقريبا ثلاثة أرباع (4/3) إيرادات الضرائب البيئية بنسبة تقدر بـ 72 % (سنة 2006)، ثم الجباية البيئية المتأتية من النقل بنسبة (23 %)، تلتها جباية التلوث بحصة متواضعة لا تتعدى (5 %) من إجمالي الجباية البيئية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (01).⁽¹³⁾

شكل رقم (01): توزيع حصص الجبابة البيئية داخل منطقة الإتحاد الأوروبي (سنة 2006)

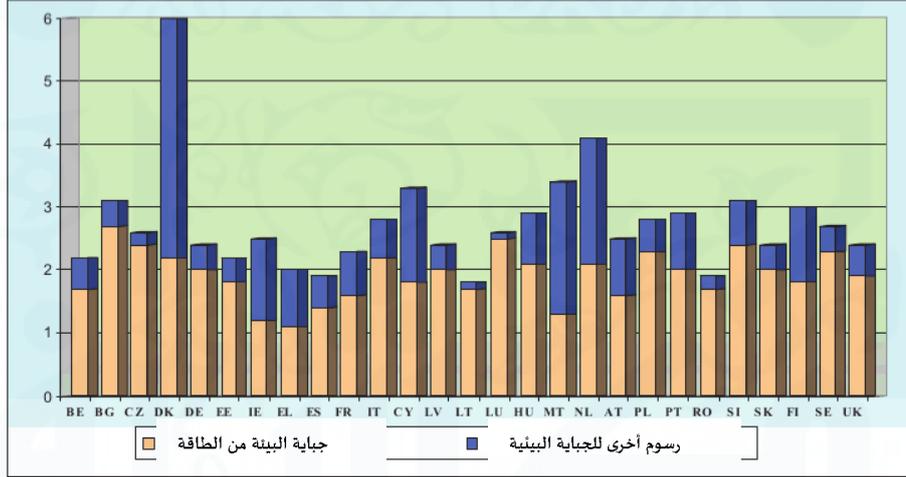


المصدر: WWW.EUROSAT.ORG

تبقى حصة الجبابة البيئية ضعيفة جدا، بالنسبة لجميع دول الإتحاد الأوروبي (UE27)، فهي تمثل في المتوسط ما قيمته (2.7%) من الناتج المحلي الإجمالي (Pib)، تمثل منها جبابة الطاقة ما يعادل (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خاص بسنة (2006).⁽¹⁴⁾

تسجل الدانمارك أعلى نسبة في الجبابة البيئية، بحيث تصل إلى مستوى (6%) من الناتج المحلي الإجمالي (Pib)، تليها هولندا، ثم بلغاريا، في حين سجلت أخفض نسبة بلتوانيا، بحيث لا تتعدى حصة الجبابة البيئية بهذا البلد بنسبة 1.8 من (Pib) وهو ما يوضحه الشكل رقم (02):

شكل رقم (02): نسبة الجبابة البيئية، وجبابة الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي (2006)

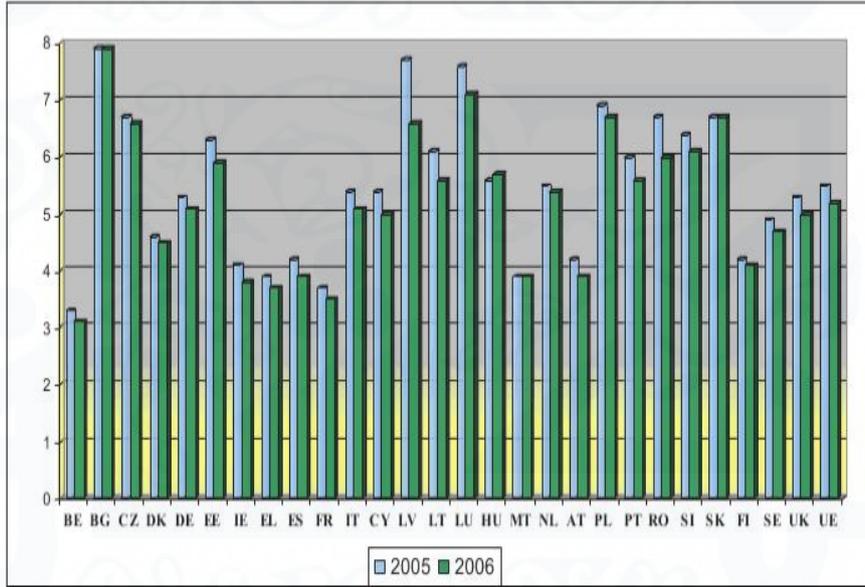


المصدر: WWW.EUROSAT.ORG

بالنسبة لحصة الجبابة البيئية على الطاقة (والتي تهيمن على إجمالي الجبابة البيئية بـ 72%) سجلت حصة متواضعة بالنسبة لمجموع الإيرادات الجبائية فهي تمثل ما قيمته 5.5% من مجموع الإيرادات الجبائية وذلك سنة (2006) كمتوسط حسابي داخل دول الإتحاد الأوروبي، متراجعة بذلك عن النسبة المحققة سنة 2005 والمقدرة بـ 5.2% من إجمالي الإيرادات الجبائية.⁽¹⁵⁾

بلغت حصة الجبابة البيئية على الطاقة أعلى نسبة لها في بلغاريا بنسبة قدرت بـ 7.9% (من إجمالي الإيرادات الإجمالية)، في حين سجلت أخفض نسبة ببلجيكا (2.2% من إجمالي الإيرادات الجبائية) وهو ما يوضحه الشكل رقم (03):

شكل رقم (03): نسبة الجباية البيئية من إجمالي الجباية في الإتحاد الأوروبي.



المصدر: WWW.EUROSAT.ORG

إن الجباية البيئية على الطاقة المفروضة على الموارد الطاقوية مثل (الزيت المعدنية، الغاز، الكهرباء) مثلت ما قيمته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة (2007)، أي بانخفاض ضعيف عن سنة 2006 (1.9%) سنة 2006 يمثل منها الرسوم على الوقود (Carburant) الحصة الكبرى بنسبة تقدر بـ 80% (داخل الإتحاد الأوروبي)

رابعا: بعض الدروس المستخلصة من التجارب البيئية الدولية.

إن استحداث ضرائب انبعاث ثاني أكسيد الكربون هو العنصر الرئيسي المشترك في كافة إصلاحات الضريبة الايكولوجية، لأن ثاني اوكسيد الكربون هو الغاز الغالب ضمن غازات الاحتباس الحراري، لكن نظرا لصعوبة قياس انبعاث ثاني اوكسيد الكربون بدقة فان الضرائب تفرض على المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدرا لانبعاث هذا الغاز، وتتباين المعدلات الضريبية فيما بين رواد الضرائب الايكولوجية وان كانت أعلى المعدلات هي تلك المطبقة في النرويج والسويد.⁽¹⁶⁾

إن إقرار الضرائب البيئية لم يكن هدفها الرئيسي هو توليد إيرادات ضخمة، ففي معظم الحالات ترمي إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل في تحسين الظروف البيئية واستخدام الأموال المحققة لتخفيف حدة التلوثات التي أحدثتها الضرائب الأخرى، لاسيما الضرائب ذات الأثر السلبي على العمالة، مثال ذلك أن فرض الضرائب البيئية أتاح للدانمارك إمكانية تخفيض المعدلات الضريبية على دخل العمالة وقامت السويد كذلك بتطبيق خفض عام كبير على ضرائب الدخل.

إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يتسم بالشمولية والتنسيق الضريبي بين مختلف البلدان، لأنه في حالة عدم وجود تجانس ضريبي بيئي قد تؤدي الضرائب البيئية إلى الإضرار بالمنافسة الدولية، وهو ما حدث للزروج التي تأثرت كثيرا جراء ضربتها على الكربون التي أدت إلى تناقص الاستثمارات في قطاع النفط .

إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يتسم بالدراسة المعمقة، لاسيما الأمر المتعلق بتحديد سعر الضريبة التي يجب أن يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث، إلا أن الأدوات المستخدمة في تسعير التلوث يمكن أن يكتنفها بعض الصعوبات والمشاكل، من حيث أن الحكومة قد لا تعرف مسبقا السعر الحقيقي الذي سيحقق الكمية المستهدفة من التلوث البيئي، ونظرا لعدم توافر المعلومات، والبيانات، والتقديرات الدقيقة عن التكلفة المصاحبة للإنتاج في مختلف الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى صعوبة تقدير الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي لكل وحدة إنتاجية .

إن إقرار نمط الاهتلاك المعجل ومعونات الاستثمار يعد من أحسن وأسهل التحفيزات الجبائية التي يمكن أن تنطوي عليها الضرائب الايكولوجية، حيث أن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا و التجهيزات المنخفضة لمستوى التلوث البيئي ومعالجة أضراره، لئلا يتعين إدخال تعديلات على النظم الجبائية في هذا المجال بصورة يمكن من معالجة المشكلة البيئية.⁽¹⁷⁾

إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يكون في البداية بأسعار منخفضة تشجيعا للأفراد والمؤسسات على التماشي معها دون ردود أفعال سلبية منهم، خاصة في ظل انخفاض الوعي الضريبي من جهة، وصعوبة تقدير تكاليف التلوث من جهة ثانية.

خاتمة.

تعتبر الجباية البيئية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التأهيل البيئي للمؤسسات و المحافظة على البيئة ، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، لما لها من الأهداف (ضمان بيئة صحية، توجيه الاستهلاك وتغيير سلوك المستهلكين ، إيجاد مصادر تمويلية جديدة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ ، تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات ، تحقيق النمو الأخضر، وهو مما يستوجب على الجزائر تعديل نظامها الجبائي بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث مثل:

- ✓ ضرائب الانبعاثات (خاصة غاز CO₂)
- ✓ الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج .
- ✓ ضرائب النفايات .
- ✓ قواعد و أحكام الاهتلاك المعجل على معدات الإنتاج التي توفر الطاقة، وتحد من التلوث .
- ✓ معونات الاستثمار على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث.
- ✓ تصاريح التلوث القابلة للتداول.

المصادر والاحالات :

- 1- أحمد إسماعيل الابياري "الأخطار التي تواجه البيئة"، معهد علوم البحار، القاهرة، 1982، ص11.
- 2- عامر محمود طراق "إرهاب التلوث و النظام العالمي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص 16.
- 3- نفس المرجع ، ص 18.
- 4- محمد الصالح الشيخ "الأثار الاقتصادية لتلوث البيئة"، دارالإشعاع القانوني ، ط1، 2001، ص 17.
- 5- نفس المرجع ، ص56.
- 6- نفس المرجع ، ص60.
- 7- معوض عبد التواب "جرائم التلوث"، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1986م، ص9.
- 8- كمال بادر الانوس "اقتصاديات البيئة"، دارالأهرام، القاهرة، 1997م، ص21.
- 9- نفس المرجع ، ص103.
- 10- أحمد فرغلي محمد حسن "قياس تكلفة تلوث البيئة"، مركز البحوث و الدراسات، الرياض، 1983، ص92.
- 11- حسين فهد البارک "عالم الجباية البيئية"، دارالمعارف، الإسكندرية، 2002، ص111.
- 12- كمال بن دوري إسحاق "النظم الضريبية و البيئة"، دارالإبداع للنشر، بيروت، 2000، ص118
- 13- www.eurosat.org
- 14- <http://ec.europa.eu/taxtrends>
- 15- www.eurosat.org
- 16- مصباح حراق "تكييف النظام الجبائي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة"، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010/2011، ص210.
- 17- نفس المرجع ، ص 211.